الرأي العام
AL-RAI AL-AAM
يومية شاملة
40 صفحة
100 فلس
الأربعاء ٣٠ صفر ١٤٢٢ هـ ● الموافق ٢٣ مايو ٢٠٠١ ● العدد ١٢٣٨٩
Wednesday 23 May. 2001 ● Issue No 12389

في ندوة عن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة

أبوغزالة: تحرير قطاع الاتصالات بات ضرورة عالمية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة ومواجهة تحدياتها

كتبت سوزي الدكان:

أكد رئيس هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الالكترونية طلال أبوغزالة أن حجم تجارة قطاع المواصلات يبلغ نحو المليار قياساً بحجم التجارة العالمية الاجمالي البالغ ٧ آلاف مليار، والذي من المتوقع أن يصل الى ٨ آلاف مليار قريباً، لافتاً إلى أهمية هذا القطاع.

وأكد أن جولة المفاوضات المقبلة تتجه نحو تحويل القطاع الحكومي الى القطاع الخاص، اضافة الى المنافسة الحرة في قطاع هام كقطاع الاتصالات.

وفي ندوة عقدها في فندق ساس صباح أمس رأى أبوغزالة أن قطاع الاتصالات، كان دوماً قطاعاً رئيسياً في اقتصاد الدولة منذ ادخال الاتصالات بمفهومها الحديث بداية القرن العشرين.

وبين ن تلك الأهمية زادت أضعافاً مضاعفة منذ دخلت البشرية عصر المعلومات ومنه عصر المعرفة، مشبهاً المعرفة بانها شريان الحياة الاقتصادية وشبكة الاتصالات الدولية بنظام الضخ الدموي فيه.

وأكد أن مشاركته في الندوة في الكويت أتت لتساهم في بعض الأفكار حول مآثر المنظمة العالمية للتجارة والمبادئ الأساسية المتعلقة بقطاع الاتصالات.

وأعرب عن اعتقاده بوجود سببين أساسيين لتأكيد ضرورة تحرير قطاع الاتصالات أولاً من خلال التقنية التي أخذت تسير بخطوات سريعة جداً في هذا المجال والتي لا يمكن في ظل سرعتها لأي قطاع اتصالات وطني أو شركات وطنية في أي مكان في العالم أن تواكبها وتواجه تحدياتها. وأشار الى بعض التطورات اللافتة مثل الانترنت والاتصال البريدي والاتصال الهاتفي بالانترنت، مشيراً الى أن هذه التطورات هي حتماً ليست الأخيرة.

وأضاف أن أسلوب مقاومة التقنية الجديدة قد ثبت فشله من خلال تشريعات تجعله غير قانوني، معللاً أن التقنية لا تسير إلا إلى الأمام وبنسب مركبة ومن دون توقف بحيث لا يمكن تجاهلها في عالم أصبح مترابطاً ومعتمداً تقنياً على بعضه البعض.

وأشار الى السبب الآخر المهم في تحرير قطاع الاتصالات، مؤكداً أنه يمكن البنية التحتية الاتصالاتية من تحقيق أهدافها كحجر الزاوية في مجتمع الاقتصاد الرقمي الجديد من خلال اجراءات التحرير تلك.

وقال: «إن الشركات التي تتطلع لجلب الاستثمارات يجب أن تدرك أن نوعية وتكلفة خدمات الاتصالات ستكون دوماً من أهم الاعتبارات في اتخاذ قرار الاستثمار».

ورأى أبوغزالة أن على الخطط الاتصالاتية الوطنية أن تعبر عن هذا الهدف الاستراتيجي، من خلال ادخال سياسات التحرير مثل تلك التي نصت عليها اتفاقية خدمات الاتصالات الأساسية.

وأشار الى موضوعي الخصخصة والتحرير معتبراً أنه اذا كانت الخصخصة موضوعاً هاماً فإن التحرير أو (المنافسة المنصفة) هو النهاية الأهم.

وتحدث عن المنطقة العربية، مشيراً الى وجودها على هامش الاقتصاد العالمي، معرباً عن الفرصة التاريخية لدخول اقتصاد المعرفة العالمي من أبوابه الواسعة، ولفت الى ضرورة خلق سوق اتصالاتية ديناميكية مفتوحة وفي بيئة تنافسية شفافة.

وقال: «من موقعي في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الالكترونية في غرفة التجارة الدولية في باريس أخذت على عاتقي اعطاء الأولوية لدعم هذه القطاعات في البلاد العربية. ذلك أن للغرفة الدولية دوراً رائداً ومهماً في صنع السياسات وتطوير التقنيات على اعتبار أنها منظمة مجتمع الأعمال العالمي».

وأضاف «تاريخيا كنا ننظر الى البنية التحتية الاتصالاتية على أنها مرفق استراتيجي تملكه وتديره الحكومات الوطنية، وغالباً ما كانت الحكومة تدير هذا القطاع بالتوجهات الاجتماعية أكثر من الأهداف الاقتصادية»، معرباً عن اعتقاده أن أهداف التغطية الشاملة والوصول الى المناطق النائية وما شابه يمكن تحقيقه من قبل احتكار اتصالاتي تملكه الدولة. مضيفاً أنه من المعروف أن الحكومات تجني ايرادات مجدية من هذا القطاع، بل إنه في بعض الدول النامية تشكل تلك الايرادات أحد المصادر الرئيسية بالعملة الصعبة».

وقال: «لهذا السبب أيضاً تشكك الكثيرون في الثمانينات من القرن الماضي عندما جرى كسر احتكار شركة الهواتف AT&T بقرار من الحكومة الاتحادية، موضحاً أن ذلك القرار اثار قلق الكثيرين بما في ذلك المستخدمون للاتصالات لعدم وضوح ما سيؤدي اليه تفتيت AT&T. إلا أنه سرعان ما ثبت أن ذلك كان بداية تحول كوني في تحرير وخصخصة أكثرية هيئات الاتصالات العملاقة في العالم ومازالت العملية مستمرة.. ونتيجة لذلك رأينا خلال السنوات العشرين الماضية نمواً هائلاً وتطوراً مثيراً وتحديثاً ملفتاً في البنية الكونية التحتية للاتصالات».

وأقر أنه بالرغم من تلك التطورات بقي قطاع الاتصالات أحد أكثر القطاعات خضوعاً للتنظيم والحماية الحكومية في الاقتصاد الدولي. وأشار الى أهمية الحدث عندما تم التوصل الى الاتفاقية العديدة الأطراف حول التجارة في خدمات الاتصالات الأساسية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

وتحدث عن الشركات الراعية (الدار للاستشارات، الاتصالات المتنقلة والشركة العربية للاتصالات) عبدالله السايح «اليوم نواجه تحديا آخر، أكبر مسبباته هو الخوف من الأمر الغامض. فبسبب ندرة المعلومات المتوافرة لموضوع ندوتنا هذه، داخل الخوف الكثير من الناس. فالكثير لا يعلم ماذا سيحدث للقطاع الخاص عند بدء تنفيذ اتفاقية التجارة الدولية؟ ومتى بالتحديد ستنفذ؟ وما هي التبعات التي ستخلفها على قوانين التجارة المحلية؟ وما هو حجم الباب المفتوح (إن صح التعبير) الذي ستخلفه هذه الاتفاقية للشركات العالمية لكي تدخل في سوقنا المحلية المثمرة».

أبوغزالة وإلى يمينه عبدالله السايح في المؤتمر (تصوير: جلال معوض)